

الردّ على تصحيح الدوّخيّ القول المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة"

محمد عودة الحوري*

ملخص

قامت في هذا البحث بالردّ على الباحث يحيى الدوّخيّ، في تصحيحه القول المنسوب إلى أبي بكر رضي الله عنه "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة"، وبيّنت أنّ هذا القول لم يقله أبو بكر البتّة، وإنما هو تحريف لعبارة "وددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة"، الواردة في حديث مكذوب على أبي بكر، وبيّنت أنّ الحديث مردود؛ بهدم الأسس التي بنى عليها الدوّخيّ تصحيحه، وذلك بالتخريج الموسع للحديث، والدراسة المستفيضة لحال علوان بن داود الذي يدور عليه الإسناد، وتتبع أحكام النقاد عليه، وبيّنت أنه من رواية مرتبة الترك، فلا يجوز الاعتداء بخبره، فضلاً عن الاحتجاج به

الكلمات الدالة: السنّة النبويّة، الشبهات، أبو بكر الصديق، الشيعة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ((الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)) (التوبة: 33)، القائل جل شأنه: ((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (7) يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِمْ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (8) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)) (الصف 7-9)، والصلاة والسلام على ((رَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ)) (الأعراف: 158) القائل: "عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ"⁽¹⁾، والقائل: "هل أنتم تاركون لي صاحبي، هل أنتم تاركون لي صاحبي، إني قلت: يا أيها الناس، إني رسول الله إليكم جميعاً. فقلتم: كذبت. وقال أبو بكر: صدقت"⁽²⁾، وبعد،

فإنّ الصراع بين الحق والباطل قديم متجدد، وصوره متنوّعة، ولعلّ من أبرزها النّيل من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ خاصّة الشّيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والخطّ من مكانتيهما، وأبرزها صورة ما ينسب للشّيخين رضي الله عنهما، زورا وبهتاناً، اعتداءهما على فاطمة، بنت

* كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/2/17، وتاريخ قبوله 2016/6/8.

رسول الله رضي الله عنها، وصلّى الله وسلم وبارك على أبيها، وكتب أهل الأهواء مليئةً ببهتان يفترونه عليهما، وليس في ذلك جديد، فإنها سنّة الحاقدين على هذا الدّين، منذ الفتنة الأولى، وإنما الجديد الذي يُطلّ علينا، ويكشفه هذا البحث، أنّ يقول أحد باحثيهم وهو الدكتور يحيى الدوّخي⁽³⁾: أنّ في كتب علماء أهل السنة ما ينصر مذهبه المنحرف، ويدعم عقيدته الباطلة، مما يطعن بالشّيخين، خاصّة أبي بكر رضي الله عنه، وأنّ ذلك القول المزعوم، مروى بالسند، صحيح من جهة الرواية والدراية، وأنّ صحّته قائمة على مذهبا أهل السنّة في الجرح والتّعديل، فهنا صور حال المعتدي الآثم، وأتمّلت قول القائل: "بلغ الحزائم الطّبنيين، وخلف السبيل الرّبي، وبلغ الأمر فوق قدره، وطمع في الأمر من لا يدفع عن نفسه"⁽⁴⁾.

فوجب التّصدي لذلك، ودراسته، وبيان الخطأ والصواب، والله الموفق الهادي إلى سواء السبيل.

سبب اختيار الموضوع

السبب الرئيسيّ لاختياري الكتابة في هذا الموضوع، هو زعم الباحث يحيى الدوّخيّ، أنّ القول المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه: "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة"⁽⁵⁾ صحيح، وفق المباني السنّيّة لعلم الجرح والتّعديل، وقد سمّى الدوّخيّ كتابه باسم مثير للاهتمام، فقال: "ظلامّة الزّهراء في روايات أهل السنّة دراسة تاريخيّة حديثيّة تحليليّة وفق المباني السنّيّة في علم الدراية والزّجال"، وبعدّ أسلوب هذا الكتاب في الطّرح

3. إنّ ردود الشيخ دمشقية تقوم على الإجمال، دون التفصيل والاستقراء.

منهج البحث

قام هذا البحث على منهجين رئيسيين هما: المنهج الاستقرائي؛ وذلك لتتبع القول المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه، وكذا تتبّع أقوال النقاد في روايته، وأحكامهم عليه. ثمّ المنهج التحليلي النقدي؛ وذلك لتحليل كلام الدوّخي ونقده، وسأقوم في المبحث الأول بالرد الإجمالي على كلام الودخي دون تخريخ عبارة "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة" أو دراستها، وسيكون موضع ذلك المبحث الثاني - إن شاء الله تعالى -، وسأنقل عبارات الودخي بما وقع فيها من أخطاء طباعية وإملائية، أو خلل في علامات الترقيم.

خطة البحث

جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: منهجية الودخي في تصحيح نسبة قول "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة" إلى أبي بكر رضي الله عنه والرد عليها. وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: البحث المنهجي عند الدوّخي.
- المطلب الثاني: البحث السنّدي عند الدوّخي.
- المطلب الثالث: البحث الدلالي عند الدوّخي.

المبحث الثاني: دراسة القصّة سبب نسبة قول "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة" لأبي بكر رضي الله عنه. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تتبّع القصّة في الكتب التي روتها بأسانيدها ودراستها.

المطلب الثاني: تتبّع القصّة في الكتب التي ذكرتها بدون أسانيد ودراستها.

المطلب الثالث: أحكام النقاد على القصّة. الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

المبحث الأول

منهجية الودخي في تصحيح نسبة قول "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة" إلى أبي بكر رضي الله عنه والرد عليها
بنى الدوّخي تصحيحه ما نسب إلى أبي بكر رضي الله عنه من قول على ثلاث قضايا، تمثلها المطالب الآتية، وهي:

المطلب الأول: البحث المنهجي عند الدوّخي

بداية أسوق كلام الودخي حرفياً كما ورد في كتابه، قال

مع عنوانه خطراً: على عامي جاهل؛ إذ ربما خُدع بمعسول كلام الدوّخي وتلبّيسه، ولآخر حاقّد مغرض، يستغلّ كلامه لتشكيك العامة.

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1. هل صحّ أن أبا بكر رضي الله عنه قال: "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة"؟
2. ما أقوال نقاد الجرح والتّعديل في هذه المقولة، وفيمن نسبها إلى أبي بكر رضي الله عنه؟
3. كيف صحّ الباحث يحيى الدوّخي نسبة هذا القول إلى أبي بكر رضي الله عنه؟
4. وهل أقام تصحيحه على أسس علمية وفق مذهب أهل السنّة في الجرح والتّعديل كما زعم؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

بيان وجه الحق في تصحيح الدوّخي عند نسبة هذا القول إلى أبي بكر رضي الله عنه. وذلك بـ:

1. تحقيق نسبة قول "وددت أنّي لم أحرق بيت فاطمة" إلى أبي بكر رضي الله عنه.
2. بيان كيف نسب هذا القول إلى أبي بكر رضي الله عنه.
3. تتبّع مصادر القصّة التي بسببها نسب هذا القول إلى أبي بكر رضي الله عنه.
4. دراسة أسانيد هذه القصّة وبيان أقوال النقاد فيها.

الدراسات السابقة

بعد بحث وتتبّع، وجدت هذا الموضوع تم تناوله على الشبكة العنكبوتية، ويعدّ الشيخ عبد الرحمن دمشقية⁽⁶⁾ رائد من تناوله، وناقش الشيعة فيه، على موقعه المسمّى فيصل النور. وعنه أخذ من ردّ على الشيعة من كتاب أهل السنّة وباحثيهم. وهذه الدراسة التي قدّمها الشيخ دمشقية، على أهميتها، غير كافية في الردّ على الدوّخي؛ لأسباب ثلاثة:

1. إنّ دراسة الدوّخي جاءت ردّاً على كتابات الشيخ دمشقية، وزعم فيها أنه اعتمد أسس الجرح والتّعديل عند أهل السنّة للردّ على الشيخ دمشقية، ولم أجد من ردّ عليه أسسه التي ناقش فيها الشيخ دمشقية.
2. إنّ الشيخ دمشقية فاته بعض الأمور، أهمّها عدم التّحقّق من صحة نسبة القول بلفظ "أحرق" لأبي بكر رضي الله عنه.

إلى هنا انتهى كلام الدّوّخي بحروفه.

قلت- الباحث:- وقبل أن أناقش الدّوّخي فيم ذكر، أريد التنبيه إلى قضية محورية في هذا البحث، وهي أنّ القول المنسوب إلى أبي بكر "وددت أنني لم أحرق بيت فاطمة"، هكذا بلفظ "أحرق"، لا يوجد البتة في أيّ مرجع كان، وإنما الموجود لفظ "أكشف".

وهنا يؤخذ على الشيخ عبد الرحمن دمشقية - حفظه الله- مع جهوده الكبيرة في الدفاع عن الصحابة الكرام، والردّ على الشيعة، عدم تنبيهه على هذا، فقال: "قالوا أنّ الصّدّيق رضي الله عنه، قال: "وددت أنني لم أحرق بيت فاطمة" وقد ذكرنا الرد على هذا، وقلنا أنّ في الرواية علوان بن داود...⁽¹¹⁾".

فكلام الشيخ دمشقية مشعر بأنّ لفظ العبارة صحيح، وإنما الردّ من جهة الراوي، والواقع أننا أمام عبارة مكذوبة لا تصح، ومع ذلك حرّفت، فهي مكذوبة مرتين.

وهذا ما دعا أحد كتّاب مواقع الشيعة حينما تنبّه لهذا أنّ يعتذر؛ فقد جاء في موقع منتديات الإمام الحسين ما حرفه: (رد شبهة عدم قول ابو بكر ((وددت اني لم احرق بيت فاطمة ع)) في محاولة لطمس جرائم ائمتهم بحق اهل البيت ع). تنويه: اعتذر منكم ايها الافاضل كان هناك خطأ طباعي في العنوان ووددت أنّ اصححه: رد شبهة عدم قول ابو بكر ((وددت اني لم اكشف بيت فاطمة ع))⁽¹²⁾.

قلت- الباحث:- فلا أدري هل هذا جهل من الدّوّخي؛ فلم يتقن للفرق كما تنبه إليه هذا الكاتب!! أم أنه خبث، وسوء طويّة؛ حيث استهواه أنّ ينسب مثل هذا الكلام لأبي بكر رضي الله عنه فسكت.

ثم بعد ذلك أقول: لم يفصح لنا الدّوّخي عن سبب اقتصاره على ذكر هذه المراجع فحسب؛ مع أنّ القصة مذكورة في كتب أخرى، كما سيأتي في المبحث الثاني، ويسجّل على الدّوّخي هنا أنه لم يميّز في المصادر التي ساقها، بين من روى القصة بسند، ممن ذكرها بدون سند، مع أنه عاب على الشيخ دمشقية أنه لم يذكر أسانيد هذه القصة، ولم يناقشها.

فإن قيل: بم تفسر ذلك؟ قلت: هذا كاشف لنا عن محاولة تدليس؛ هي إيهام كثرة المصادر، والتي ربما يعتدّ من خلالها أنه يمكنه تصحيح الرواية التاريخية، وإن كانت بدون سند، كما صرح الدّوّخي نفسه في مقدمة كتابه⁽¹³⁾، وفي هذا من التلبيس ما فيه، خاصة إذا علمنا أنّ مرد تلك المصادر جميعها إلى راو واحد، هو مدار رواية تلك القصة.

ثم ما أسرع أن ناقض الدّوّخي نفسه، فالمطلوب أن يذكر الأسانيد، ويناقشها، كما طلب من الشيخ دمشقية أن يفعل، لكننا نجده يقتصر على ذكر الرواية من مرجع واحد، هو تاريخ

الدّوّخي: "الشبهة الأولى: قال الدمشقية: وددت أنني لم أحرق بيت فاطمة. (قول أبي بكر) فيه علوان بن داود البجلي... قال البخاري وأبو سعيد بن يونس وابن حجر والذهبي: "منكر الحديث"... جواب الشبهة:

نقول- والكلام للدّوّخي:- أخرج هذه الرواية الحافظ أبو عبيد في الأموال، وابن قتيبة الدينوري في الإمامة والسياسة، واليعقوبي في تاريخه، والطبري في تاريخه، وابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد، والمسعودي في مروج الذهب، والطبراني في المعجم الكبير، وابن عساكر في تاريخه، وضياء الدين المقدسي الحنبلي في الأحاديث المختارة، حيث قال: هذا حديث حسن عن أبي بكر، والمتقي الهندي في كنز العمال⁽⁷⁾. في حين أننا نجد أنّ الكاتب أغفل ذكر هذه المصادر، وكان عليه أنّ يذكرها مع السند ويناقشها، لكي يكون التحقيق موضوعياً وعلمياً.

وأنقل للقارئ- ولا زال الكلام للدّوّخي- الرواية بلفظ الطبري، قال: حدثنا يونس بن [عبد] الأعلى، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنا علوان عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أنه دخل على أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في مرضه الذي توفي فيه... قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه، أجل إني لا أسى على شيء من الدنيا، إلا على ثلاث فعلتهن وددت أنني تركتهن، وثلاث تركتهن وددت أنني فعلتهن، وثلاث وددت أنني سألت عنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما الثلاث اللاتي وددت أنني تركتهن، فوددت أنني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وأن كانوا قد غلقوه على الحرب، ووددت أنني لم أكن حرقت الفجاءة السلمي وأنني كنت قتلته سريحاً أو خليته نجيحاً، ووددت أنني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين عمر وأبا عبيدة، فكان أحدهما أميراً وكنيت وزيراً، وأما اللاتي تركتهن فوددت أنني يوم أتيت بالأشعث ابن قيس أسيراً كنت ضربت عنقه، فإنه تخيل إليّ أنه لا يرى شراً إلا أعان عليه، ووددت أنني حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الردة كنت أقمت بذي القصة، فأَنَّ ظفر المسلمون ظفروا، وأن هزموا كنت بصدد لقاء أو مدداً⁽⁸⁾، وودت أنني كنت إذ وجهت خالد بن الوليد إلى الشام كنت وجهت عمر بن الخطاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يدي كلتيهما في سبيل الله ومد يديه، ووددت أنني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن هذا الأمر، فلا ينازعه أحد، ووددت أنني كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب، ووددت أنني كنت سألته عن ميراث ابنة الأخ والعمّة، فأَنَّ في نفسي منهما شيئاً⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

رضي الله عنه، وحرصه على وحدة الأمة، ووصيته بالخلافة لعمر رضي الله عنه من بعده، وزهده في الدنيا، وهذا مما يشرق به مبغضو أبي بكر رضي الله عنه.

الثانية: أنه وضع هامشا عند كلمة (مددا)⁽¹⁵⁾، من القول المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه: "ووددت أني حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الردة كنت أقتم بذي القصة، فإن ظفر المسلمون، ظفروا، وإن هزموا، كنت بصدد لقاء أو مددا". كتب في هذا الهامش (هكذا في الأصل). ولم يذكر للقارئ أنّ هذا الهامش من صنع يديه، وليس من صنع المحققين كما يوهم ظاهره.

فإنّ قال قائل: لِمَ وَضَع هذا الهامش؟ قلت: أراد منه أن يعرّض بأبي بكر رضي الله عنه، وينتقص منه، بأنه يتكلّم بكلام غير مفهوم، فإنّ عبارة (هكذا في الأصل) يستخدمها محققو الكتب، عند وجود كلام غير مفهوم في أصل النصّ.

الثالثة: أنه بتر من النصّ آخره كذلك، وهو قول الطبري: "وحدثني محمد بن إسماعيل المرادي، قال: حدثنا عبد الله بن صالح المصري، قال: حدثني الليث، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أنّ أبا بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، قال: ثم ذكر نحوه، ولم يقل فيه، عن أبيه"⁽¹⁶⁾.

قلت: وفي هذا الكلام من الطبري، تنبيه واضح على الاختلاف في إسناد هذا الحديث، من حيث: وصله، وإرساله، واسم علوان.

الرابعة: أنّ الطبري رحمه الله، نصّ على أنّ في كتابه هذا ما يستنكره القارئ، ويستشعنه السامع، فقال: "قما يكن في كتابي هذا، من خبر، ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدبنا ذلك على نحو ما أدبنا"⁽¹⁷⁾.

قلت: وهذا ما يصدق على قصة علوان هذا، فلا يمكن أن يصدر من أبي بكر رضي الله عنه، أدنى إساءة لبضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كيف يصدر عنه!! وهو الصديق، الصادق، المصدق، القائل: "والله، لقرآنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحبُّ إليّ أن أصل من قرآنتي"⁽¹⁸⁾.

المطلب الثاني: البحث السندي عند الدوّخي

وفيه ذكر الدوّخيّ أموراً؛ أراد منها الخلوص إلى توثيق علوان بن داود، وتصحيح الرواية:

الأول: إنّ دمشقية، أغفل توثيق ابن حبان لعلوان بن داود،

الطبري، دون أن يبين سبب اقتصاره على هذا المرجع. وأما تفسير ذلك؛ فهو أنّ الدوّخي لا يستطيع أن يسرد أسانيد هذه الرواية من الكتب التي روتها بالأسانيد، لأنه سرعان ما سيظهر الاضطراب فيها، واكتفى بذكرها من مصدر واحد؛ ليوهم أنه إسناد واحد، يمكنه أن يصححه.

وسأبين- إن شاء الله تعالى- بطلان هذا الأمر بالتفصيل، وهو موضوع المطلب الأوّل من المبحث الثاني، بعون الله تعالى.

ثم نرجع إلى الدوّخي مرة أخرى، وإلى سياقه رواية الطبري، حرفياً كما زعم. وأسجل عليه ملحوظات:

الأولى: أنّ المراجع التي ذكرها ليست سواء، فمنها ما يذكر القصة بالإسناد، ومنها ما يحذف الأسانيد، فكيف يقول لنا إنّ الدراسة الموضوعية، العلمية، تقتضي ذكر أسانيد القصة، ودراستها- وهي كذلك فعلا- ثم يذكر لنا مصادر تروي بدون أسانيد!!، فماذا ندرس؟

الثانية: أنّ القصة التي ذكرها، واختار لها تاريخ الطبري مرجعاً وحيداً، موجودة في معظم المصادر التي ذكرها، وليس جميعها، وهذا ما سيكشفه لنا المبحث الثاني بإذن الله تعالى.

وأما نقله الحرفي للقصة من تاريخ الطبري فأسجل عليه ملحوظات كذلك، هي:

الأولى: أنه بتر من النصّ أوّله، نعم، وضع نقاطاً تشير إلى المحذوف، لكنه لم يبين للقارئ أنه هو الذي حذف، وليس الطبري.

فإن قيل ما المحذوف؟ ولم حذفه؟

قلت: المحذوف، هو قول الراوي: "فأصابه مُهْتَمًا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَصْبَحْتَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بَارِنًا! فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَرَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: إِنِّي وَلَيْتُ أَمْرُكُمْ خَيْرُكُمْ فِي نَفْسِي، فَكُلُّكُمْ وَرِمَ أَنْفُهُ مِنْ ذَلِكَ، يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لَهُ دُونَهُ، وَرَأَيْتُمْ الدُّنْيَا قَدْ أَقْبَلَتْ وَلَمَّا تَقْبَلُ، وَهِيَ مُقْبِلَةٌ حَتَّى تَتَّخِذُوا سُورَ الْحَرِيرِ وَنَضَائِدَ الدِّيَبَاجِ وَتَأَلَّمُوا الاضْطِجَاعَ عَلَى الصُّوفِ الْأَذْرِيِّ، كَمَا يَأْتُمُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَنَامَ عَلَى حَسَكٍ، وَاللَّهِ لئنْ يَقْدُمُ أَحَدُكُمْ فَتَضْرِبُ عُنُقُهُ فِي غَيْرِ حَدِّ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَخُوضَ فِي غَمْرَةِ الدُّنْيَا وَأَنْتُمْ أَوَّلُ ضَالِّ النَّاسِ غَدًا، فَتَصُدُّوهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ يَمِينًا وَشِمَالًا يَا هَادِي الطَّرِيقِ، إِنَّمَا هُوَ الْفَجْرُ أَوْ الْبَجْرُ، فَقُلْتُ لَهُ: حَفْضُ عَلَيْكَ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَإِنَّ هَذَا يَهْبِضُكَ فِي أَمْرِكَ إِنَّمَا النَّاسُ فِي أَمْرِكَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: إِمَّا رَجُلٌ رَأَى مَا رَأَيْتَ فَهُوَ مَعَكَ، وَإِمَّا رَجُلٌ خَالَفَكَ فَهُوَ مُشِيرٌ عَلَيْكَ وَصَاحِبُكَ كَمَا نَحِبُّ، وَلَا نَعْلَمُكَ أَرَدْتَ إِلَّا خَيْرًا، وَلَمْ تَزَلْ صَالِحًا مُصْلِحًا، وَأَنْتَ لَا تَأْسَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا"⁽¹⁴⁾.

وأما سبب حذفه، فهو ما فيه من إثبات فضل أبي بكر

الاحتجاج به؛ ثم نجده يخرج لمن له نفس هذه التهمة، فإما أنه وقع تهافت في كلامه وهو سهو منه، وإما أنه يرى أن منكر الحديث ليس بالضرورة أن يكون حديثه ساقطاً كما وضحناه سابقاً، أو أنه يرى أن يكتب حديثه ويحتج به... والثاني هو الأقرب للصواب⁽²⁴⁾.

قلت- الباحث:- أما عدم التمييز بين منكر الحديث وله مناكير، فهذا مخالف لما عليه نقاد الصنعة، ولم يكلف نفسه بيان الفرق بينهما عند النقاد- مع زعمه أن دراسته ستكون وفق مذهب أهل السنة في النقد- ويردّ عليه قول ابن دقيق العيد: "روى أحاديث مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث"⁽²⁵⁾.

زاد السخاوي: "لأن مُنكَرَ الْحَدِيثِ وَصَفٌ فِي الرَّجُلِ يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّرْكَ لِحَدِيثِهِ. وَالْعِبَارَةُ الْأُخْرَى لَا تَقْتَضِي الدَّيْمُومَةَ"⁽²⁶⁾.

قلت: وهذا مع مراعاة أن كلام النقاد، وابن دقيق العيد، والسخاوي، في التفريق بين المصطلحين حينما يكون الراوي أكثر من الرواية، وتقع المناكير في روايته. وليس الأمر كذلك ههنا فنحن أمام راوٍ ليس له إلا حديث واحد منكر.

وأما قول الدوخي: "أن البخاري وهو إمام الصنعة عند القوم قد روى عن منكر الحديث...؛ فهذا من تخليطه المتعمد، وتلاعبه بالألفاظ، نعم، وجد فيمن طعن عليه من رجال البخاري من قال فيه بعض النقاد "منكر الحديث"، وعدتهم اثنا عشر، لكنّ حالهم العام ليس كذلك، وتفصيل ذلك: ثلاثة ممن انفرد الأزدي بوصفهم بـ "منكر الحديث"، بينما وتقيم النقاد وضعفوا الأزدي، واثنتان ممن انفرد ابن سعد بوصفهم بـ "منكر الحديث" بينما وتقيم النقاد، وثلاثة انفرد الإمام أحمد بوصفهم بـ "منكر الحديث" بينما وتقيم غيره، مع مراعاة قول ابن حجر: "هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله"⁽²⁷⁾، وواحد وصفه بذلك أبو حاتم وأثنى عليه البخاري وهو شيخه، وواحد قال النسائي: ليس به بأس وهو منكر الحديث، ووثقه غيره، وواحد قال فيه أبو زرعة منكر الحديث، ووثقه غيره، وواحد انفرد البريدي بوصفه بمنكر الحديث، ووثقه غيره، قال ابن حجر فيه: "أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البريدي، أن المنكر هو الفرد، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله "منكر الحديث" جرحاً بيناً..."⁽²⁸⁾⁽²⁹⁾.

وأما تساؤل الدوخي، واحتمالاته لدلالة منكر الحديث عند البخاري، فجوابه: أن البخاري لم يقل في راوٍ منكر الحديث ثم أخرج له، ليقال بعد ذلك: وقع تهافت في كلامه وسهو، ودلالة منكر الحديث عند البخاري، ومرتبته من قال فيه البخاري منكر

ثم تحدث الدوخي عن مكانة ابن حبان في الجرح والتعديل، ونقل قول الذهبي فيه، وأنه مرجع في الثقات، ثم نقل عن السيوطي، أن الحازمي يقول في تصحيح ابن حبان للأحاديث: أن غاية ما في الأمر، أن ابن حبان، يجعل الصحيح حسناً...، وخلص بعد ذلك إلى ثقة علوان⁽¹⁹⁾.

قلت- الباحث:- وفي هذا الموضوع سأكشف فقط تدليس الدوخي أو جهله، أما حال علوان، واستيعاب أقوال النقاد فيه، فمحلها المبحث الثاني- بإذن الله تعالى-، وأما هنا فيكفي الردّ بالقول:

أولاً: إن ابن حبان لم يوثق علواناً، وإنما ذكره في كتابه الثقات، ومع هذا، فقد بين ابن حبان رحمه الله، أن الراوي يكون عدلاً إذا لم يعلم فيه جرح، قال في مقدمة الثقات: "العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده"⁽²⁰⁾، فوصف العدل هنا لا يصدق على علوان؛ فقد جرحه غير واحد كما سيأتي.

ثانياً: إن ابن حبان نصّ على أن خبر الثقة حتى يقبل لا ينبغي أن يكون منكراً⁽²¹⁾، وهذا كذلك لا يصدق على خبر علوان هذا- إن سلمنا بكونه ثقة- فهو خبر منكر بنص العلماء، كما سيأتي كذلك.

ثالثاً: ثم اعتماد الدوخي على كلام الذهبي هنا في مكانة تعديل ابن حبان مسلم له حينما ينصّ ابن حبان على توثيق الراوي بلفظ صريح في التوثيق.

رابعاً: يلزم الدوخي الذي يستشهد بكلام الذهبي أن يقبل حكم الذهبي على علوان وحديثه بالنكارة، لكننا نجده ينتقي من كلام العلماء، ما يظنّه صالحاً لنصرة مذهبه، وهنا أقول له ما قاله الذهبي في ترجمة عمارة بن حديد: "ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف"⁽²²⁾.

خامساً: وأما نقله الدوخي عن الحازمي، فليس له نصيب فيما نحن بصده، فابن حبان لم يخرج الحديث في صحيحه حتى يستشهد الدوخي بكلام الحازمي، لكنها عادة- بنسب العادة- في التدليس والتليبس.

الثاني: توثيق منكر الحديث

قال الدوخي: "ليس بالضرورة أن يكون (منكر الحديث) ضعيفاً، فقد يطلق هذا المصطلح على الثقة أيضاً"⁽²³⁾.

وهنا لم يفرّق الدوخي، بين قول العلماء في الراوي "منكر الحديث"، وقولهم "له أحاديث منكراً"، وجعلهم في مرتبة واحدة، بل ذهب الدوخي أبعد من ذلك، فقال: "أن البخاري وهو إمام الصنعة عند القوم قد روى عن منكر الحديث... وحينئذ نسال: كيف أن البخاري يصف علوان بن داود منكر الحديث ولا يمكن

بميراث ابنة الأخ والعمة. والذي يهمننا هو كشفه لبيت فاطمة عليها السلام الذي أقر نفسه بهذا الفعل، وإقرار العقلاء على أنفسهم جائز، فثبت بذلك صدق هذا الفعل⁽³⁵⁾.

ثم عمد الدوخي إلى الإتيان باعترافين على صحة الواقعة- كما يزعم-، الأول: نسبه لشيخ الإسلام ابن تيمية، قال الدوخي: "ابن تيمية يعترف بكبس بيت فاطمة عليها السلام، قال ابن تيمية في منهاج السنة: غاية ما يقال إنه كبس البيت لينظر هل في شيء من مال الله... نقول: ابن تيمية اعترف ضمناً بأن البيت قد كبس وهذا كاف في صدق ما روي في الجملة. أما كلامه الآخر فهو مجرد عصبية ليس إلا..."⁽³⁶⁾.

والثاني: لكااتب سعودي معاصر اسمه: حسن بن فرحان المالكي⁽³⁷⁾، نقل عنه الدوخي قوله: "ولكن حزب علي كان أقل عند بيعة عمر منه عند بيعة أبي بكر الصديق نظراً لتفرق الأول عن علي بسبب مدامه بيت فاطمة في أول عهد أبي بكر، فكانت لهذه الخصومة والمداهمة وهي ثابتة بأسانيد صحيحة... منها ما أخرجه بن أبي شيبة في مصنفه"⁽³⁸⁾.

قلت- الباحث:- بداية، أسجل أن الدوخي لم يستطع أن يخفي بغضه لأبي بكر رضي الله عنه، وانتقاصه من مكانته، فقال: "وكذلك بعض الأمنيات تمنّاها الخليفة كاشفة عن جهل وعدم إدراك، كحرقه للسلمي، وكذلك جهله بميراث ابنة الأخ والعمة...".

فيلحظ هنا كيف يصّر الدوخي على نسبة أبي بكر رضي الله عنه- وحاشاه- إلى الجهل، معتمداً على رواية موضوعة. وإذا بحثنا عن حقيقة حرق أبي بكر رضي الله عنه للسلمي، نجدها حكاية لا تروى إلا من طريق سيف ابن عمر الضبي: مصنف الفتح، والردة، وغير ذلك، ويلخص لنا الذهبي حال سيف، فيقول: "هو كالواقدي، يروى عن هشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، وجابر الجعفي، وخلق كثير من مجهولين. كان إخبارياً عارفاً... وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: متروك. وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة. وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر"⁽³⁹⁾.

مع أنّ الرواية- لو صحت- لا يفهم ما قاله الدوخي، بل مراجعة النفس منقبة عظيمة، تسجل لصاحبها لا عليه.

ويسجل هنا على الدوخي بتره للنصوص، ليستطيع تحريف معناها، فتمام عبارة ابن تيمية هو:

"قَالَ الرَّافِضِيُّ⁽⁴⁰⁾: "الْتَّامِنُ: قَوْلُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَكْتُ بَيْتَ فَاطِمَةَ لَمْ أَكْبِسْهُ"⁽⁴¹⁾،... وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقَدْحَ لَا يُقْبَلُ حَتَّى يَنْبُتَ اللَّفْظُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَيَكُونُ دَالًّا دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى الْقَدْحِ، فَإِذَا انْتَفَتَّ إِحْدَاهُمَا انْتَفَى الْقَدْحُ، فَكَيْفَ إِذَا انْتَفَى كُلُّ مِنْهُمَا؟! وَتَحْنُ نَعْلَمُ يَبِينُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَقْدَمْ عَلَى عَلِيٍّ

الحديث، أبانها البخاري نفسه، فقال: "كَلَّ مَنْ قَلَّتْ فِيهِ مَنَكَرُ الْحَدِيثِ؛ فَلَا تَحَلَّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ"⁽³⁰⁾.

الثالث: قاعدة ابن عدي في كتابه الكامل:

ذكر الدوخي قول ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل: "وذاكر في كتابي هذا، كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرّحه البعض، وعدّله البعض الآخر، ومرّجّح قول أحدهما؛ مبلغ علمي، من غير محاباة، ولا يبقى من الرواية الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق"⁽³¹⁾.

وبنى الدوخي على هذا الكلام قاعدة، هي: من لم يذكرهم ابن عدي في الكامل فهو ثقة، وبني على هذا أنّ علوان بن داود، ثقة عند ابن عدي، لأنه لم يترجم له في كامله!!⁽³²⁾.

قلت- الباحث:- والغريب هنا أنّه قال ثقة، ولم يقل "أو صدوق" كما هو ظاهر كلام ابن عدي!

وعلى هذا، فإنّ الوضّاعين، والكذّابين، والمجاهيل، الذين ذكروا في كتب العلماء، ولم يذكرهم ابن عدي في كامله، فهم: إمّا ثقة أو صدوق!!

ويكفي لبيان بطلان مثل هذا الكلام، المتهافت، أنّ نعلم عدد من ذكرهم ابن عدي في كامله، وهم (2206)، ومن ذكرهم الذهبي في ميزانه (11053)، فهناك عشرات الرواة الثقات عند ابن عدي، فقط لأنه لم يذكرهم!!، وهذا الكلام قطعاً لم يردّه ابن عدي، ولا يقوله من عنده أدنى معرفة بصناعة النقد.

الرابع: تصحيح الضياء المقدسي لرواية أبي بكر رضي الله عنه.

قال الدوخي: "أضف إلى ذلك أنّ الرواية صححها الضياء المقدسي في المختارة كما تقدم، حيث قال عنها: هذا حديث حسن عن أبي بكر"⁽³³⁾.

قلت- الباحث:- وأفضل ما يقال هنا، أنّ الضياء خفي عليه حال علوان هذا، كما خفي عليه حال ضعفاء هلكت آخرين، وأخرج لهم ما تفردوا به، كما هو الحال هنا⁽³⁴⁾.

المطلب الثالث: البحث الدلالي عند الدوخي

قال الدوخي: "أما دلالة الحديث التي فيها مؤاخذات على الخليفة أبي بكر، من كشف بيت فاطمة عليها السلام، وحرق الفجاءة السلمي، وتردده في سؤال رسول الله في أمر الخلافة، وتردده في سؤاله صلى الله عليه وآله عن ميراث ابنة الأخ.

فهذا كاشف أنّ الخليفة نادم على جملة أمور، ود لو لم يفعلها، وأمور ود انه فعلها، لتغيّرت مجرى الأحداث في السقيفة وفي غيرها، وكذلك بعض الأمنيات تمنّاها الخليفة كاشفة عن جهل وعدم إدراك، كحرقه للسلمي، وكذلك جهله

وَالرُّبَيْرِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَدَى، بَلْ وَلَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الْمُتَخَلَّفِ عَنْ بَيْعَتِهِ أَوْلًا وَأَخْرًا.

وَعَايَةُ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ كَبَسَ النَّبِيَّتَ لِيَنْظُرَ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي يُقَسَّمُ، وَأَنْ يُعْطِيَهُ لِمُسْتَحَقِّهِ، ثُمَّ رَأَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ لَهُمْ لَحَارَ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنْ مَالِ النَّبِيِّ.

وَأَمَّا إِفْدَامُهُ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ بِأَدَى، فَهَذَا مَا وَقَعَ فِيهِ قَطُّ بِإِتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ، وَإِنَّمَا يَنْفُلُ مِثْلَ هَذَا جِهَالُ الْكُذَّابِينَ، وَيُصَدِّقُهُ حَمَقَى الْعَالَمِينَ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ هَدَمُوا بَيْتَ فَاطِمَةَ، وَضَرَبُوا بَطْنَهَا حَتَّى أَسْفَطَتْ.

وَهَذَا كُلُّهُ دَعْوَى مُخْتَلِقٍ، وَإِفَّاكٌ مُفْتَرَى، بِإِتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَرُوجُ إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَنْعَامِ⁽⁴²⁾.

قلت- الباحث:- فظاهر جداً، نصاً لا يحتمل التأويل، أن ابن تيمية ينكر هذا الكلام المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه، من جهة الرواية والدراية، ثم تنزل مع الزافضة مفترضا صحة القصة، فيكون توجيهها حينئذ على تفتيش البيت لمسألة تتعلق بميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وليس بموضوع الخلافة.

أما عبارة المالكي، فلم تسلم هي كذلك، من: بترها، وتحريف معناها، ولما رجعت إلى كتاب المالكي وجدته يقول: "... نظرا لتفرقه الأول عن علي، بسبب ما رآه، من بوادر الفتنة، التي انتهت بمداهمة بيت فاطمة، في أول عهد أبي بكر... منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، بسند صحيح عن أسلم مولى عمر، وغير ذلك، لكن ليس كما يببالغ غلاة الشيعة، وليس كما ينفي غلاة الحنابلة..."⁽⁴³⁾.

فجدد المالكي هذا، يقول: إن سبب التفرق، هو خشية الفتنة، التي بدت بوادرها، وانتهت بمداهمة البيت، لا المداهمة، كما أوهم نقل الدوخي، واعتمد المالكي على تصحيح رواية ابن أبي شيبة وغيرها كما زعم، ثم رفض المالكي مبالغة غلاة الشيعة في القصة، ونفى مبالغة غلاة الحنابلة؛ وختم بذكر فضل أبي بكر واستقرار أمر الأمة على يديه، وهذا ما أخفاه الدوخي حينما نقل عن المالكي⁽⁴⁴⁾.

ثم استشهد الدوخي بما رواه ابن أبي شيبة، قال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ؛ أَنَّهُ حِينَ بُويعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ عَلِيٌّ وَالرُّبَيْرُ يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَسْأَوِرُونَهَا وَيَرْتَجِعُونَ فِي أَمْرِهِمْ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ، فَقَالَ: يَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاللَّهِ مَا مِنْ الْخَلْقِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكَ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكَ مِنْكَ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، مَا ذَاكَ بِمَانِعِيٍّ أَنْ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ النَّفَرُ عِنْدَكَ، أَنْ أَمَرَ بِهِمْ أَنْ يَحْرِقَ عَلَيْهِمُ النَّبِيَّتُ."

قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ عُمَرُ جَاؤُوهَا، فَقَالَتْ: تَعْلَمُونَ أَنَّ عُمَرَ قَدْ جَاءَنِي، وَقَدْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَنْ لِنُ عُدْتُمْ لِيَحْرِقَنَّ عَلَيْكُمْ النَّبِيَّتَ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَيَمْضِينَ لِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَأَنْصَرِفُوا رَاشِدِينَ، فَرُؤَا رَأْيَكُمْ، وَلَا تَرْجِعُوا إِلَيَّ، فَأَنْصَرِفُوا عَنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا، حَتَّى بَايَعُوا لِأَبِي بَكْرٍ⁽⁴⁵⁾.

ثم قال الدوخي قولاً طويلاً نقله حرفياً: "ثم قال الدمشقي: على أن ابن أبي شيبة قد أورد رواية أخرى من طريق محمد بن بشر،... قلت- الكلام للدوخي:- وهذه رواية منقطعة؛ لأن زيد بن أسلم كان يرسل وأحاديثه عن عمر منقطعة كما صرح به الحافظ ابن حجر... كذلك الشيخ الألباني... ولئن احتجتم بهذه الرواية أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق. وأبطلتم اعتقادكم بأن علياً لم يبايع؛ لأن هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر.

نقول- القائل هو الدوخي:- شبهة الإرسال منتقية؛ لأن الراوي لها ليس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، بل الراوي (أبيه) وأسلم (والد زيد يروي عن عمر بن الخطاب وهو مولى له) ولك أن تراجع الذهبي في تذكرة الحفاظ ليتضح لكم صدق قولنا.

ثم أن هناك قاعدة قررها ابن حجر العسقلاني وهي أن حكم الإرسال بالقطع- على فرض أن هذه الرواية مرسلة- يأخذ حكم الاتصال، وتصحح الرواية، وذلك لوجود قرينة وهي نفس نقله (أي أسلم) لمجريات هذه الأحداث، وهذا كاشف عن أن الذي حدثه بها هو (عمر) وإلا كيف وصلت إلينا، وعليه فالرواية تكون متصلة وصحيحة.

وهذا الكلام نقله ابن حجر في رواية مشابهة لهذه الرواية، يعترض فيها على الدارقطني الذي حكم على رواية من صحيح البخاري بالإرسال، وهي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر. (لاحظ أن السند أيضاً عن زيد بن أسلم عن أبيه)... إذن فالكلام هو الكلام، لأن روايتنا التي نقلها أسلم كان يتحدث فيها عن وقائع عاشها مع مولاة عمر بن الخطاب، وأن لم يكن المتحدث هو عمر، وعليه فالرواية تأخذ حكم الاتصال وليست مرسلة⁽⁴⁶⁾. هنا ينتهي كلام الدوخي.

قلت- الباحث:- ويؤخذ على الشيخ دمشقي، أن هذه الرواية لا تتعلق بما نسب إلى أبي بكر رضي الله عنه فالمورد مختلف، والقصة مختلفة؛ فلا تصلح رواية ابن أبي شيبة أن تكون شاهداً لرواية "وددت أنني لم أكشف بيت فاطمة"، ولو صدقنا الدوخي لنبته لهذا وفق المباني السننية في الجرح والتعديل، ولكنها كسابقتها عند لفظ "أحرق"، أمور لا تثبت، تستهويه؛ فيسكت عنها؛ خدمة لمذهبه، ظنا منه أنها ستمر.

ثم أقول- الباحث:- إن هنا أمورا يشرق الدوخي بها:

المبحث الثاني

دراسة القصة سبب نسبة قول "وددت أنني لم أحرق بيت

فاطمة" لأبي بكر رضي الله عنه

إن سبب نسبة قول "وددت أنني لم أحرق بيت فاطمة" لأبي بكر رضي الله عنه، هو تحريفه من رواية "وددت أنني لم أكشف بيت فاطمة"، فوجب عليّ تتبع هذه الرواية في الكتب، والكتب التي ذكرها الدّوخي على وجه الخصوص؛ لبيان مدى مصداقيته في الإحالة إلى هذه الكتب، والتأكد من جملة أمور، هي: هل رويت هذه القصة في الكتب التي ذكرها؟ وهل رويت بالإسناد في جميع هذه الكتب كما زعم؟ وهل هو إسناد واحد من علوان إلى أبي بكر رضي الله عنه لنجوز للدّوخي الاقتصار على رواية الطبري وسنده؟

المطلب الأول: تتبع القصة في الكتب التي روتها بأسانيدنا ودراساتها

وسأقوم هنا باستدراك ما أراه الدّوخي، وهو ذكر أسانيد القصة؛ ليتسنى الحكم عليها.

وسأقتصر في الترجمة على الرواة المشكل أمرهم لثلاث بطول البحث، ويخرج عن المقصود:

أولاً: إسناد القصة في كتاب الأموال لأبي عبيد (ت 224هـ)

"قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلْوَانُ بْنُ دَوَادٍ، مَوْلَى أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَعُوذُ فِي مَرْضِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ... (54)".

ترجمة رجال الإسناد المشكل أمرهم:

1. علوان. وهو علوان بن داود، مولى أبي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، كذا جاء في إسناد أبي عبيد، وهذا الراوي مختلف في اسمه، متفق على عدم الاحتجاج به.

قال ابن شاهين (ت 385هـ): "وفي كتاب جدي، عن ابن رشد، قال: سألت أحمد بن صالح (ت 248هـ) عن حديث علوان بن داود...، وكأني رأيت علوان عنده متروكاً، هو وحديثه... (55)".

وذكره البرديجي (ت 301هـ) فقال: "علوان بن داود، عن الأعمش، روى عنه عمرو بن عثمان الحمصي (56)".

وقال العجلي (ت 322هـ): "علوان بن داود البجلي، ويقال: علوان بن صالح. ولا يتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به، حدّثني آدم بن موسى، قال: سمعتُ البخاري (ت 256هـ)،

الأول: أن ما استشهد به من كلام ابن حجر، قد دلس فيه؛ على عادته؛ فإنّ الحكم بالوصل الذي ذكره ابن حجر، مردّه التصريح بالوصل في الإسناد، وليس لوجود قرينة، هي نفس نقله، وهي (أسلم) الراوي، كما زعم الدّوخي، قال ابن حجر: "بل ظاهر رواية البخاري الوصل؛ فإنّ أوله، وإن كان صورته صورة المُرسَل، فإنّ بعده ما يُصرح بأنّ الحديث لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله: "فَسأَلُهُ عمر عن شيء فلم يجبه"، فقال عمر (47)".

الثاني: في مناقشة إرسال هذه الرواية. نعم، استطاع الدّوخي أن يأخذ على الشيخ دمشقية قوله "هذه رواية منقطعة؛ لأنّ زيد بن أسلم كان يرسل، وأحاديثه عن عمر مرسلّة...". فردّ الدّوخي قائلاً: "شبهة الإرسال منتفية؛ لأنّ الراوي لها ليس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، بل الراوي (أبيه) وأسلم (والد زيد يروي عن عمر بن الخطاب وهو مولى له) ولك أن تراجع الذهبي في تذكرة الحفاظ ليتضح لكم صدق قولنا (48)".

قلت- الباحث-: لكن لا يسلم له انتفاء شبهة الإرسال؛ فإنّ أسلم مولى عمر يحدثنا بما لم يحضره، ولم يبين لنا مستنده فيه، وليس كما دلس الدّوخي، فقال: "لأنّ روايتنا التي نقلها أسلم كان يتحدث فيها عن وقائع عاشها مع مولاة عمر بن الخطاب (49)، فإنه ههنا يحاول أن يطمس التاريخ؛ فإنّ إنما اشتراه عمر أسلم سنة إحدى عشر، بالحج، قال الذهبي في التذكرة: "هو حبشي، اشتراه عمر سنة إحدى عشرة، لما حج (50)".

وبين لنا الذهبي أنّ هذا الحج كان في خلافة الصديق، فقال: "اشتراه عمر بمكة، لما حج بالناس، سنة إحدى عشرة، في خلافة الصديق (51). فمن أين له أن يحضرها! وكيف!؟

ولم ينحصر أمر هذه الرواية بالإرسال فحسب، بل نجد الذهبي- وقد استشهد به الدّوخي وطلب منا مراجعته- قد حكم على رواية أسلم هذه في تلخيصه لمستدرك الحاكم بالغرابية، فقد أخرج الحاكم من رواية ابن أبي شيبه إلى قول "وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكَ مِنْكَ، وَأَيُّمُ اللَّهُ". قال الذهبي: معلقاً على قول الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، قال: غريب عيب (52). وهذا القول استخدمه الذهبي لبيان نكارة بعض الروايات (53).

بقي أن أقول: إنّ متن هذه الرواية لا يصلح للاستشهاد به على ما نسب إلى أبي بكر رضي الله عنه؛ لأنّ ما في هذه القصة الغربية العجيبة كما قال الذهبي، منسوب لعمر، وليس لأبي بكر رضي الله عنهما.

حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.
ذكره ابن حزم (ت 456هـ) وقال: "وكان يخاصم أباه في مال له"⁽⁶⁷⁾.

والخطيب البغدادي (ت 463هـ) فقال: "كان من أشرف أهل المدينة، وعقلائهم، وفضلائهم، كان مزاحاً"⁽⁶⁸⁾.
وابن منددة الأصبهاني، أبو القاسم (المتوفى: 470هـ)⁽⁶⁹⁾.
وابن حجر (ت 852هـ) ذكره للتمييز، ونقل عن الزبير بن بكار (ت 256هـ) أنه كان يمزح⁽⁷⁰⁾.

وعليه فإن هذا الراوي مجهول من جهة الرواية.

ثانياً: الإسناد الثاني لأبي عبيد

قَالَ: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ
عَلْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ،
مِثْلَهُ"⁽⁷¹⁾.

فيه: عبد الله بن صالح، أبو صالح كاتب الليث بمصر،
يلخص أقوال النقاد فيه قول أبي حاتم الرازي: "الأحاديث التي
أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه؛ نرى أن
هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان
سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث، ويضعه في
كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً
صالحاً"⁽⁷²⁾.

وفيه علوان بن صالح، وهو علوان بن داود، وقد تقدم حاله.

ثالثاً: إسناد القصة في كتاب ابن زنجويه (ت 251هـ)

قَالَ: "أَنَا عُمُتَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ الْفَهْمِيُّ، حَدَّثَنِي عَلْوَانُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ
حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَوْفٍ، دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَحْمَةً لِلَّهِ عَلَيْهِ، فِي
مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ،..."⁽⁷³⁾.

وعلوان هو ابن داود تقدم بيان حاله.

رابعاً: إسناد القصة في كتاب الإمامة والسياسة المنسوب

لابن قتيبة (ت 276هـ)

مع التنبيه، أن القصة في كتاب الإمامة والسياسة، تختلف
كلياً عن القصة التي يرويها عبد الرحمن بن عوف عن أبي
بكر رضي الله عنهما، وأما متنها ففيه تناقض واضح، وعند
استعراضه، يتضح للقارئ جلياً، أن هذه القصة ملفقة، محرفة،
من قصة أبي بكر رضي الله عنه مع فاطمة رضي الله عنها
في مسألة ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك سؤال
علي والعباس لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما جميعاً ميراث
النبي صلى الله عليه وسلم، وليس فيها شيء من قول أبي بكر
ثلاث وددت...

قال: علوان بن داود البجلي، ويقال: علوان بن صالح: منكر
الحديث... وأخبرنا يحيى بن عثمان، أنه سمع سعيد بن عفير،
يقول: كان علوان بن داود زاقولياً من الزواقيل"⁽⁵⁷⁾.

وقال ابن أبي حاتم (ت 327هـ): "علوان بن إسماعيل
القرقساني، روى عن: حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد
الرحمن بن عوف، روى عنه الليث، وأبو صالح، وابن عفير،
سمعت أبي يقول ذلك"⁽⁵⁸⁾.

وقال ابن يونس (ت 347هـ): "علوان بن داود بن صالح،
مولى جرير بن عبد الله البجلي، يكنى أبا خالد، من أهل
قرقيسيا، قدم مصر، روى عنه: الليث بن سعد، وعبد الله بن
صالح كاتب الليث، وسعيد بن عفير، ويحيى بن بكير، وهو
منكر الحديث، توفي قريباً من سنة ثمانين ومائة"⁽⁵⁹⁾.

وذكره ابن حبان (ت 354هـ) في الثقات فقال: "علوان بن
داود البجلي، من أهل الكوفة، يروى عن مالك بن مغول، روى
عنه عمر بن عثمان الحمصي"⁽⁶⁰⁾.

وقال الدارقطني (ت 385): "شَيْخٌ لِأَهْلِ مِصْرَ، يُقَالُ لَهُ:
عَلْوَانُ بْنُ دَاوُدَ"⁽⁶¹⁾.

وقال ابن منده (ت 470هـ): "وعلوان بن داود بن صالح،
مَوْلَى جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، أَبُو خَالِدٍ، مِنْ أَهْلِ قَرْقِيسِيَا،
تُوفِّيَ قَرِيبًا مِنْ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ"⁽⁶²⁾.

وقال ابن الجوزي (ت 571هـ): "علوان بن داود، أبو خالد،
مولى جرير بن عبد الله، روى عن الليث، قال أبو سعيد ابن
يونس (ت 347هـ): هو منكر الحديث"⁽⁶³⁾.

وقال الذهبي (ت 748هـ): "علوان بن داود البجلي، مولى
جرير بن عبد الله، ويقال علوان بن صالح، قال البخاري:
علوان بن داود- ويقال ابن صالح. منكر الحديث"⁽⁶⁴⁾.

وقال ابن حجر (ت 852هـ) نقلاً عن العجلي: "لا يعرف
علوان إلا بهذا، مع اضطرابه في حديث أبي بكر"⁽⁶⁵⁾.

الخلاصة: اختلف في اسمه، فقيل: علوان بن داود، وقيل
ابن صالح، وقيل ابن إسماعيل، وقيل: علوان بن داود بن
صالح، ولم يكن إلا ابن منده، فقال: أبو خالد.

واختلف في ولائه، فقيل: مولى جرير بن عبد الله البجلي،
وقيل: مولى أبي زرعة بن عمرو بن جرير.

واتفق العلماء على ضعفه، فلم يوثقه أحد، غير أن ابن
حبان ذكره في الثقات، قال فيه ابن يونس المصري والبخاري:
منكر الحديث، وهو متروك عند أحمد بن صالح المصري، وإذا
ما استحضرتنا قول البخاري: "كل من قلت فيه منكر الحديث
فلا تحل الرواية عنه"⁽⁶⁶⁾، نجزم معها بأن هذا الراوي في مرتبة
الترك.

2. شيخ علوان في هذا الإسناد فهو: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

مرسل، فإنّ الزهري ولد سنة (56هـ) أي بعد وفاة عبد الرحمن بن عوف ب (24) سنة.

سادسا: إسناد القصة في تاريخ الطبري (ت 310هـ): وهو الإسناد الذي اختاره الدّوخي.

قال الطبري: "حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلْوَانُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ،... قَالَ لِي يُونُسُ: قَالَ لَنَا يَحْيَى: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا عَلْوَانُ بَعْدَ وَاةِ اللَّيْثِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَمَا حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَرْفًا حَرْفًا، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ هُوَ حَدَّثَ بِهِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِ أَبِيهِ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ عَلْوَانُ بْنُ دَاوُدَ. وَقَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عَلْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ - ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ: عَنْ أَبِيهِ (79).

أما الإسناد الأول ففيه غير علوان، عمر بن عبد الرحمن بن عوف، ذكره البخاري⁽⁸⁰⁾ وابن أبي حاتم⁽⁸¹⁾ في كتابيهما، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، يروى عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه ابنه حفص بن عمر"⁽⁸²⁾.

مع ما ختم به الطبري مما نقله عن يونس، عن يحيى، أنه لقي علوان بن داود هذا... وفيه إشارة واضحة إلى اضطراب علوان في إسناد هذا الحديث، وهنا أكرر ما ذكره الطبري - رحمه الله - في مقدمة كتابه، فقال: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجه في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يوت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"⁽⁸³⁾.

وأما الإسناد الثاني عند الطبري: ففيه غير علوان، محمد بن إسماعيل المرادي، شيخ الطبري، مجهول، وروى حديثا باطلا⁽⁸⁴⁾.

سابعا: إسناد الحديث عند ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد (ت 328هـ)

ويحسن بي بداية بيان موقف ابن عبد ربه من الإسناد، حيث قال: "وحذفت الأسانيد من أكثر الأخبار؛ طلبا للاستخفاف والإيجاز، وهربا من التثقل والتطويل؛ لأنها أخبار

وقد ساق ابن قتيبة القصص التي في كتابه بإسناد في أول الكتاب، عن ابن أبي مريم، قال: حدثنا العرياني، عن أبي عون بن عمرو بن تميم الأنصاري رضي الله عنه.

وحدثنا سعيد بن كثير، عن عفير بن عبد الرحمن، قال حدثنا بقصة استخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وشأن السقيفة...⁽⁷⁴⁾.

فإن سلمنا - مجازة للدوخي - صحة نسبة الكتاب لابن قتيبة؛ فإن الإسناد الذي يقوم عليه الكتاب - وقد ذكره المؤلف أول كتابه - لا يصح؛ ففيه انقطاع، ورواية مجهولون، فيه شيخ ابن قتيبة، سماه ابن أبي مريم، وابن أبي مريم هذا مجهول. قال الخطيب البغدادي في ترجمة ابن بطة: "وكذلك ادعى سماع كتب أبي محمد بن قتيبة، ورواها عن شيخ سماه ابن أبي مريم، وزعم أنه دينوري حدثه عن ابن قتيبة، وابن أبي مريم هذا لا يعرفه أحد من أهل العلم سوى ابن بطة"⁽⁷⁵⁾.

أما أبو عون بن عمرو بن تميم الأنصاري رضي الله عنه، وعفير بن عبد الرحمن، فليس لهما ذكر إلا في كتاب الإمامة والسياسة؛ فهما مجهولان.

خامسا: إسناد القصة عند البلاذري (ت 279هـ)

ذكر البلاذري القصة في كتابين من كتبه:

الأول: فتوح البلدان قال: "وحدثني القاسم بن سلام أبو عبيد، قال: حدثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي بكر الصديق أنه قال: ثلاث تركتهن وودت أني لم أفعل،..."⁽⁷⁶⁾.

ويلحظ هنا أنه ساق القصة بأحد إسنادي أبي عبيد في الأموال، إلا أنه أسقط الليث من الإسناد، فجعله عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن علوان.

الثاني: كتاب أنساب الأشراف، قال: "حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عَمْرٍ، ثنا الهيثم بن عدي، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ. فَقَالَ: قَدْ اجْتَمَعَ عَلَيَّ مَعَ مَرَضِي مَرَضٌ آخَرَ،..."⁽⁷⁷⁾.

ويلحظ أنّ هذا الإسناد مستقل تماما عن إسناد علوان، وفيه علتان:

الأولى: الهيثم بن عدي، أبو عبد الرحمن الطائي، قال ابن الجوزي: "أصله كوفي، يروي عن شعبة. قال يحيى: كان يكذب ليس بثقة، وقال علي: لا أرضاه في شيء. وقال السعدي: ساقط قد كشف قناعه. وقال أبو داود: كذاب. وقال النسائي والرازي والأزدي: متروك الحديث..."⁽⁷⁸⁾.

الثانية: الزهري عن عبد الرحمن بن عوف (ت 32هـ)

عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعُوذُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ... قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، وَقَالَ: خَالَفَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ؛ فَرَوَاهُ عَنْ عُلْوَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ عُلْوَانَ وَبَيْنَ صَالِحِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَيَسْبِقُهُ أَنْ يَكُونَ سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ ضَبَطَهُ عَنْ عُلْوَانَ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِيهِ رَجُلًا، كَانَ سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ مِنَ الْحَفَاطِ النَّقَاتِ. قُلْتُ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁸⁸⁾.

ونلاحظ هنا أنه ساقه من طريق الطبراني، ونلاحظ أن الضياء حسن هذا الإسناد مع أن فيه علوان بن داود، وحמיד بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، ولم يبين لنا مستند الحكم، ولعلّه حمل كلام الدارقطني على غير وجهه؛ فالدارقطني لم يتعرض لتصحيح الرواية، ولا لتوثيق الرواة، بل نجده لما ذكر علوان بن داود، قال: "شيخ لأهل مصر، يقال له علوان" ومثل هذه العبارة كاف في الدلالة على جهالة الراوي، وقلة روايته، وإنما قارن الدارقطني بين الليث بن سعيد وسعيد بن عفير في رواية هذا الحديث الواحد عن علوان، ولم يجزم بترجيح، وإنما قال ويشبهه، وعلل ذلك بأن سعيدا ضبط؛ لأنه زاد، وهو من الحفاظ النقات.

فلو سلمنا جدلاً ثقة علوان، وحصرنا المشكلة في الاختلاف على علوان فيه، فإن اختيار الدارقطني مؤذن بضعفه؛ لأن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف مجهول كما سبق تقريره.

ويبدو جلياً أن الدارقطني لم يستوعب جميع الروايات لهذا الحديث؛ فإن استيعاب هذه الروايات يجعل الناقد يحكم على علوان بالاضطراب، كما سبق في ترجمة علوان، والله أعلم.

عاشرا: إسناد القصة عند العقيلي (ت 322هـ) في الضعفاء الكبير

ساق العقيلي القصة في ترجمة علوان، فقال: "وهذا الحديث حدثناه يحيى بن أيوب العلاف، حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، قال: حدثنا علوان بن داود، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: «دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه فسلمت وسألت عنه... حدثناه يحيى بن عثمان، حدثنا أبو صالح، حدثني الليث، حدثني علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، أن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أخبره أن عبد الرحمن بن عوف دخل على أبي بكر الصديق رضي الله عنه في مرضه، فذكر نحوه (ح).

ممتعة، وحكم، ونوادر، لا ينفعها الإسناد باتصاله، ولا يضرها ما حذف منها.

وقد كان بعضهم يحذف أسانيد الحديث من سنة متبعة، وشريعة مفروضة؛ فكيف لا نحذفه من نادرة شاردة، ومثل سائر، وخبر مستطرف، وحديث يذهب نوره إذا طال وكثر.

سأل حفص بن غياث الأعمش عن إسناد حديث. فأخذ بحلقه وأسنده إلى حائط، وقال: هذا إسناد! وحدث ابن السّمّاك بحديث، فقيل له: ما إسناد؟ فقال: هو من المرسلات عرفا.

وروى الأصمعي خبرا، فسئل عن إسناد. فقال: هو من الآيات المحكمات التي لا تحتاج إلى دليل وحجة⁽⁸⁵⁾.

إلا أننا نجده يسوق قصة أبي بكر بالإسناد، قال: "قال أبو صالح: أخبر محمد بن وضاح، قال: حدثني محمد بن رمح بن مهاجر التجيبي، قال: حدثني الليث بن سعد، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر، رضي الله عنه، في مرضه الذي توفي فيه..."⁽⁸⁶⁾.

وفي هذا الإسناد الذي ذكره ابن عبيد ربه غير علوان، أبو صالح الذي صدر الإسناد به، لم أهتدي إليه، خاصة أنه لم يذكر أحد في تلاميذ محمد بن وضاح القرطبي أبا صالح. كما لم أجد في شيوخ ابن عبيد ربه من يقال له أبو صالح.

ثامنا: إسناد القصة في المعجم الكبير للطبراني (ت 360هـ)

قال الطبراني: "حدثنا أبو الربيع رُوْحُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا عُلْوَانَ بْنَ دَاوُدَ الْبَجَلِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعُوذُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ..."⁽⁸⁷⁾.

وأما إسناد الطبراني، فهو كإسناد أبي عبيد الأول، فيه علوان وحמיד بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، سبق بيان حالهما.

تاسعا: إسناد القصة عند الضياء المقدسي (ت 643هـ) في الأحاديث المختارة

قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَخْرِ: أَسْعَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَحْمُودِ الْأَصْبَهَانِيِّ قِرَاءَةً وَنَحْنُ نَسْمَعُ بِأَصْبَهَانَ، قِيلَ لَهُ أَخْبَرْتَكُمْ فَاطِمَةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْرْدَانِيَّةُ قِرَاءَةً عَلَيَّهَا وَأَنْتَ تَسْمَعُ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانَ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيَّ، تَنَا أَبُو الرَّبِيعِ رُوْحُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، تَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا عُلْوَانَ بْنَ دَاوُدَ الْبَجَلِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ

أحمد، نا أبو الزنباع روح بن الفرج المصري، نا سعيد بن عفير، حدثني علوان بن داود البجلي، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه...⁽⁹⁰⁾.

ونلاحظ على ابن عساكر استحضاره للاضطراب في رواية هذه القصة، فمرة يروى عن الليث بن سعد، ومرة يسقط علوان منه. ومرة يرويه علوان عن صالح بن كيسان، ومرة يجعل بينه وبين صالح آخر: مرة جعله الماجشون، وأخرى جعله حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، وثالثة جعله أبا محمد المدني.

الخلاصة

وبعد سياق أسانيد القصة من مصادرها التي ذكرتها بالأسانيد أرسم صورة اضطراب علوان في هذه الرواية حيث روي عنه على النحو الآتي:

أولاً: رواه علوان بواسطة عن صالح بن كيسان واضطرب في تحديد هذه الوساطة.

فرواه علوان عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي بكر. رواه عنه سعيد بن عفير كما عند أبي عبيد في الأموال والطبراني في الكبير ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة.

ورواه علوان: عن أبي محمد المدني، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر. رواه عنه الوليد بن الزبير كما عند ابن عساكر.

ورواه علوان: عن الماجشون، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر. ذكر ذلك ابن عساكر.

ثانياً: رواه علوان عن صالح بن كيسان مباشرة واضطرب فيه:

فرواه علوان: عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر. رواه عنه الليث بن سعد كما عند أبي عبيد في الأموال وابن زنجويه في الأموال وعبد الله بن صالح كاتب الليث كما عند البلاذري في فتوح البلدان.

ورواه علوان: عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الحمين بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر. رواه عنه الليث بن سعد ويحيى بن بكير كما عند الطبري.

ورواه علوان: عن صالح بن كيسان، عن عبد الرحمن بن

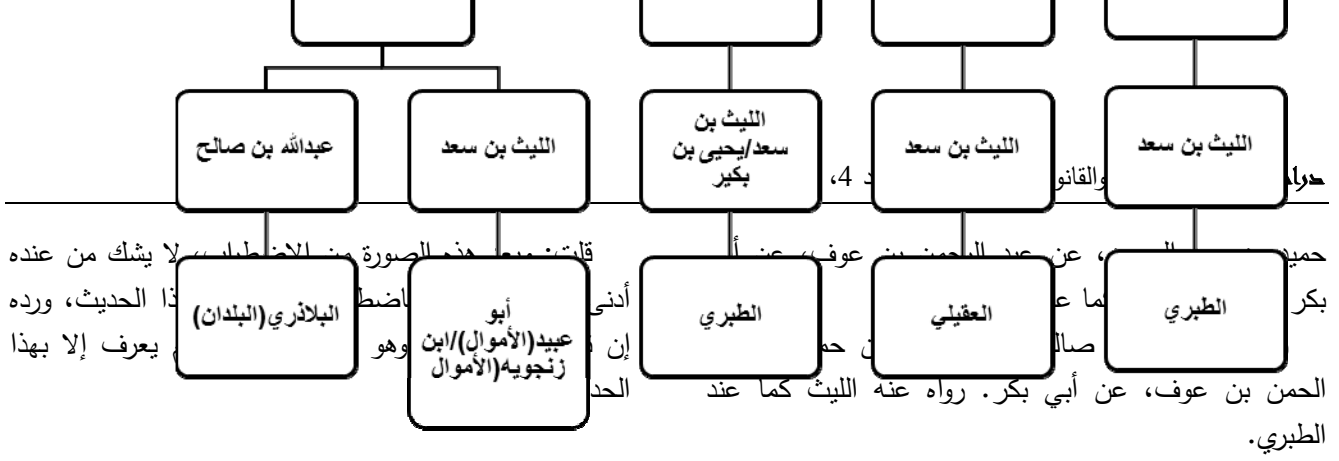
وحدثناه روح بن الفرج، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث، حدثني علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر، رضي الله عنه، فنذكر نحوه.

قال ابن بكير: ثم قدم علينا علوان بن داود فحدثنا به كما حدثناه الليث.

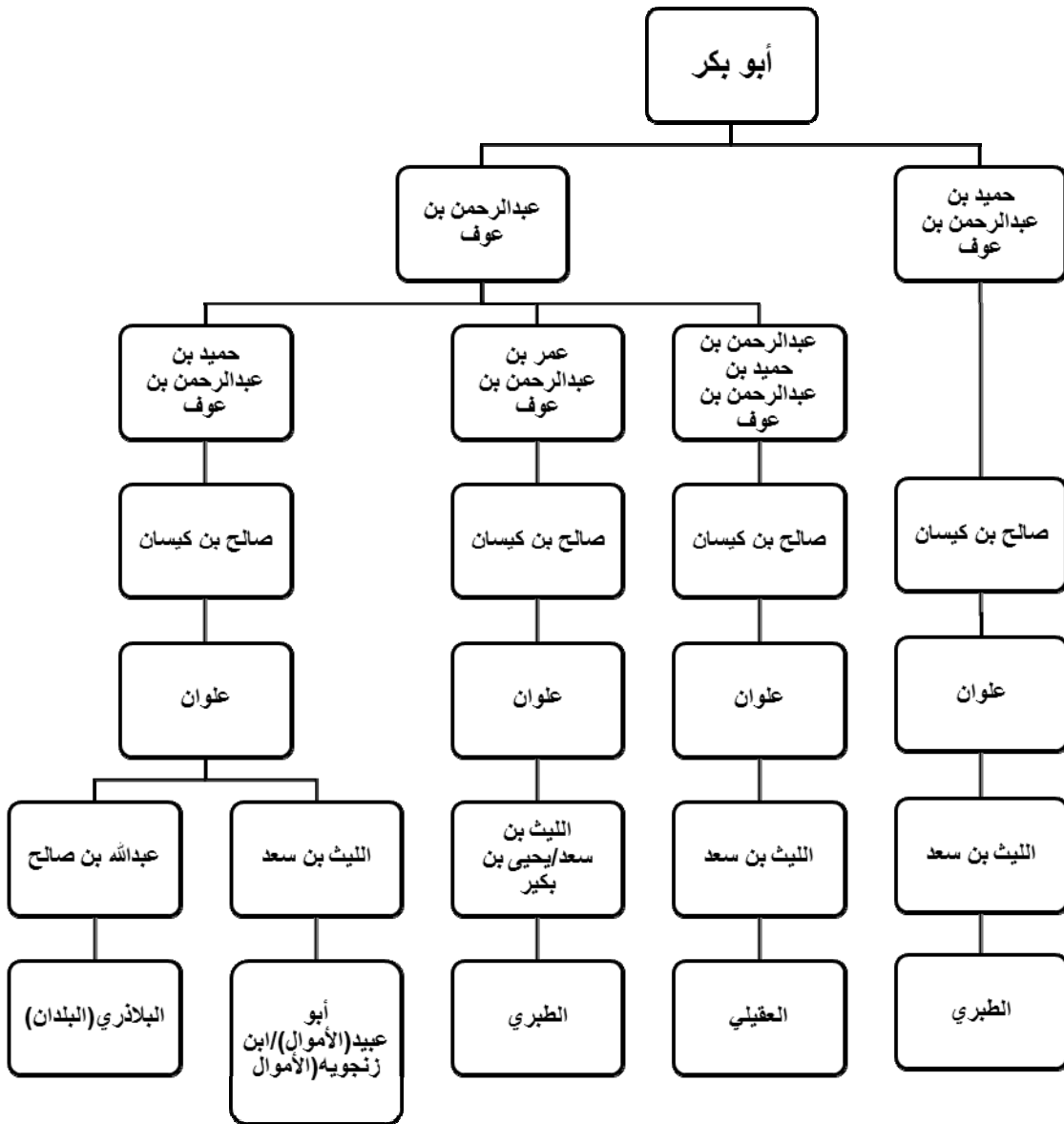
حدثنا أحمد بن إبراهيم بن محمد بن ميسان الخولاني، حدثنا محمد بن رمح، حدثنا الليث بن سعد، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر في مرضه الذي توفي فيه فذكر الحديث. قال العقيلي: ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به⁽⁸⁹⁾.

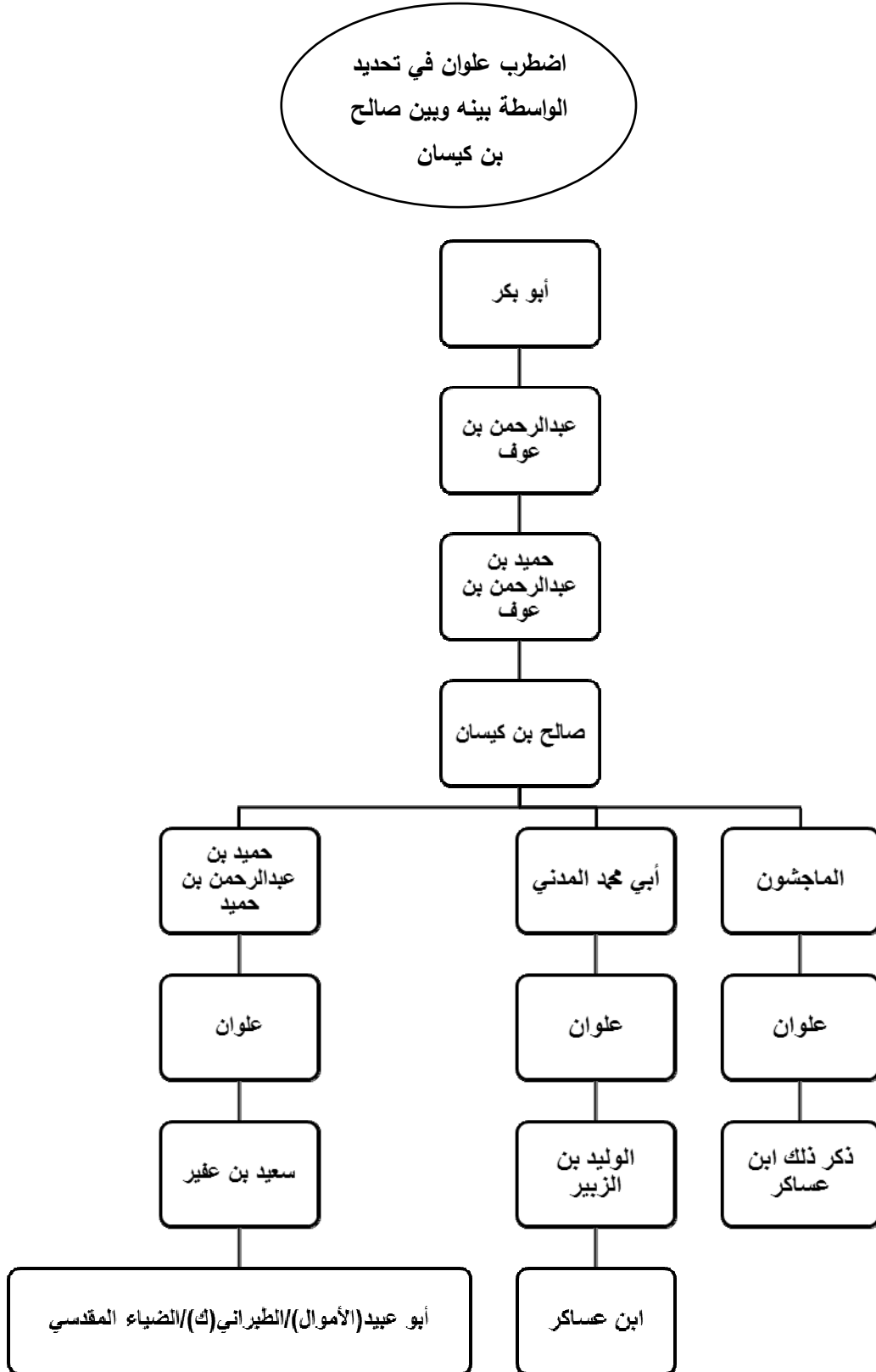
الحادي عشر: إسناد القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (ت 571هـ)

قال: "أخبرنا أبو البركات عبد الله بن محمد بن الفضل الفراوي، وأم المؤيد نازيين المعروفة بجمعة بنت أبي حرب محمد بن الفضل بن أبي حرب، قالوا: أنا أبو القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني، أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن، نا أبو العباس أحمد بن يعقوب، نا الحسن بن مكرم بن حسان البزار أبو علي ببغداد، حدثني أبو الهيثم خالد بن القاسم، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر الصديق يعود في مرضه الذي مات فيه... كذا رواه خالد بن القاسم المدائني عن الليث وأسقط منه علوان بن داود، وقد وقع لي عالياً من حديث الليث وفيه ذكر علوان، أخبرنا أبو عبد الله الخلال وأبو القاسم غانم بن خالد، قالوا: أنا أبو الطيب بن شمة، أنا أبو بكر بن المقرئ، أنا محمد بن زيان، أنا محمد بن رمح، أنا الليث، عن علوان، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر في مرضه... ورواه غير الليث عن علوان فزاد في إسناده رجلاً بينه وبين صالح بن كيسان. أخبرنا أبو القاسم بن السوسي وأبو طالب الحسيني، قالوا: أنا علي بن محمد، أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان، نا أبو محمد عبد الله بن زيد بن عبد الرحمن النهراي، نا الوليد بن الزبير، ثنا علوان بن داود البجلي، عن أبي محمد المدني، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: دخلت على أبي بكر الصديق في مرضه الذي قبض فيه... قال علوان: وحدثني الماجشون، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه مثله سواء. أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد وجماعة في كتبهم، قالوا: أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريذه، أخبرنا سليمان بن



رواه علوان عن صالح
بن كيسان مباشرة
واضطرب فيه





ذكر بعض القصّة، وقال: "وروى أحمد، وروى المبرد في" الكامل "صدر هذا الخبر، عن عبد الرحمن بن عوف بن عوف بن عوف"⁽⁹⁹⁾.

قلت- الباحث:- أما قوله روى أحمد هو الجوهري صاحب كتاب السقيفة ومرّ أنفاً بيان حاله.

وأما زعمه أنّ المبرد روى طرفاً من القصّة في كتابه الكامل، فهذا من جهله أو تدليسه، فإنه بالرجوع إلى الكامل لا نجد فيه إلا خبر عبد الرحمن بن عوف في استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهم. قال المبرد: "ذَكَرَ اسْتِخْلَافَهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَمَّا نَزَلَ بِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَوْتُ دَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ عَمْرٍ. فَقَالَ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ رَأْيِكَ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ غِلْظَةٌ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرَانِي رَقِيقًا"⁽¹⁰⁰⁾.

ثامناً: القصّة عند ابن منظور الأنصاري الإفريقي (المتوفى: 711هـ) في مختصر تاريخ دمشق قال: "عن عبد الرحمن بن عوف: أنه دخل على أبي في مرضه الذي توفي فيه أي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ميراث بنت الأخ والعمة، فإنّ في نفسي منها شيء"⁽¹⁰¹⁾، وقد أشرت عند ابن عساکر أنه ذكر القصّة بأسانيدنا التي تبين اضطراب علوان فيها.

المطلب الثالث: أحكام العلماء على القصّة

إنّ ما سبق من استيعاب أقوال النقاد في علوان، وبيان حاله، ثم استيعاب أسانيد الرواية، وبيان اضطراب علوان فيها، يمهد لنا كيف سيكون حكم النقاد على هذا الحديث، ويتتبع أقوالهم رحمهم الله في كتبهم، نجدهم يحكمون عليها بما يستوجب ردّها مطلقاً، وبين بعضهم أنّها مكذوبة، مسروقة من كتب الوضاعين.

وأما نصوص أحكام العلماء عليها، فوجدت ما يأتي:

أولاً: قول الإمام أحمد (ت 241هـ) وقد سئل عنه: "قال مهنا: سألت أحمد، عن حديث: الليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر في مرضه، فسلم عليه، فقال: "أما إني ما آسي إلا على ثلاث فعلتُهْن" - الحديث؟

فقال أحمد: ليس صحيحاً. قلتُ: كيف ذا؟ قال: أخذ من كتاب ابن داب⁽¹⁰²⁾، فوضعه على الليث⁽¹⁰³⁾.

ثانياً: قول أحمد بن صالح المصري: قال ابن شاهين (ت 385هـ): "وفي كتاب جدي، عن ابن رشدين، قال: سألت أحمد بن صالح (ت 248هـ) عن حديث علوان بن داود. الذي يروي أصحابنا. فقال: هذا حديث موضوع، كذب، لا ينبغي أن

المطلب الثاني: تتبع القصّة في الكتب التي ذكرتها بدون أسانيد ودراساتها

أولاً: القصّة في تاريخ يعقوبي (ت بعد 292هـ).

وأما القصّة في تاريخ يعقوبي فليس لها إسناد من جهة، وليست هي القصّة التي في تاريخ الطبري من جهة أخرى، ومن جهة ثالثة: ففيها ما يستحي العاقل من ذكره مما ينسب للصحابة الكرام، كما نسب لفاطمة رضي الله عنها، أنها قالت لعمر رضي الله عنه وقد اقتحم عليهم البيت!!: "والله لتخرجن، أو لأكشفن شعري، ولأعجن إلى الله!"⁽⁹¹⁾.

ثانياً: القصّة عند المسعودي (ت 333هـ) في مروج الذهب.

وذكر المسعودي القصّة دون إسناد، فقال: "ولما احتضِر قال: ما آسى على شيء إلا على ثلاث فعلتها وعددت أي تركتها، وثلاث تركتها وددت أي فعلتها، وثلاث وددت إني سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها؛..."⁽⁹²⁾.

ثالثاً: القصّة عند المتقي الهندي (ت 975هـ) كنز العمال. ذكر القصّة بدون إسناد كما هو معلوم في منهجه، ثم ذكر بعض المصادر التي أخرجتها⁽⁹³⁾.

رابعاً: القصّة في كتاب السقيفة للجوهري (ت 323هـ)

قال: عن عبد الرحمن بن عوف... وساق القصّة بدون إسناد⁽⁹⁴⁾، مع أنه يروي أحياناً بالإسناد. أما الجوهري، صاحب كتاب السقيفة، فهو أحمد بن عبد العزيز، أبو بكر، لم أقف على من ترجم له، غير ما يذكره صاحب كتاب طبقات أعلام الشيعة، ولم يجد من وثقه ولا ما يوثقه غير ثناء ابن أبي الحديد صاحب نهج البلاغة عليه⁽⁹⁵⁾.

ولا يظهر من الجوهري هذا في كتابه السقيفة إلا الكذب؛ فإنّ فيه أكاذيب تنتقص من عمر رضي الله عنه - زعم أنها مما حدثه به عمر بن شبة - وبالرجوع إلى كتاب المدينة لا تجده يذكر إلا فضائل عمر رضي الله عنه⁽⁹⁶⁾.

خامساً: القصّة عند الذهبي (ت 748هـ) في كتابيه: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء⁽⁹⁷⁾.

ذكر القصّة بدون إسناد، مع التذكير بأنه حكم عليها بالنعارة تبعاً للعقيلي.

سادساً: القصّة عند الهيثمي (ت 807هـ) في مجمع الزوائد.

ذكرها الهيثمي بدون إسناد كما هو معلوم من منهجه، وقال "رواه الطبراني، وفيه علوان بن داود البجلي، وهو ضعيف، وهذا الأثر مما أنكر عليه"⁽⁹⁸⁾.

سابعاً: القصّة عند ابن أبي الحديد (ت 656هـ) في شرح نهج البلاغة.

- راو وضاع، يقال له: ابن داب.
- دلس الدّوخيّ في المراجع والمصادر التي ذكر أنها أخرجت مقولة "وددت أني لم أكشف بيت فاطمة" من جهتين: زعمه أنها ذكرت الرواية بسند، بينما وجدت بعضها يذكرها بلا سند. والثانية: أن بعض هذه الكتب المذكورة لم تذكر هذه المقولة.
- اعتمد الدّوخيّ على قواعد في الجرح والتعديل لا توجد إلا في مخيلته، وزعم أنها وفق المباني السنية في الجرح والتعديل.
- يعتمد الدّوخيّ على بتر النصوص وتحريفها أسلوباً للتدليس على القارئ، وإيهامه بصدق ما يقول.
- لم يستطع الدّوخيّ - مع زعمه الموضوعية - أن يخفي بغضه لأبي بكر رضي الله عنه، فقوه ببعض العبارات لينال بها من مقام الصديق رضي الله عنه، كقوله: "وهذا دال على جهل الخليفة..."
- أسلوب التدليس الذي اتبعه الدّوخي، ورثه عمّن سبقه من علماء مذهبه كابن أبي الحديد.

التوصيات

- أن يأخذ كتاب الدوخيّ كرسالة علمية، تقند من خلالها جميع الظلمات المزعومة، فهذا البحث وقف مع مقولة واحدة في ظلامه مزعومة واحدة.
- على الباحثين من أهل السنة أن يكونوا بأعلى درجات الدقة والحذر حتى لا يُمرر على لسانهم طعونات الحاقدين، فظاهر تعامل الشيخ دمشقية مع مقولة "وددت أني لم أحرق بيت فاطمة" أنها مردودة من جهة السند فقط، مع أنها غير موجودة البتة.
- وفي الختام، فهذا جهدي، فما كان فيه من صواب، فالمنة لله وحده، وما كان من خطأ؛ فأستغفر الله وأتوب إليه.

يكتب، ولا يقرأ، ولا يحدث به. وكأنني رأيت علوان عنده متروكاً، هو وحديثه. وقال: هذا باطل موضوع⁽¹⁰⁴⁾.

ثالثاً: قول أبي بكر بن صدقة (ت 293هـ): "روي هذا الحديث، عن علوان بن داود البجلي، من أهل قرقيسيا، وهو يحدث بهذه الأحاديث، عن ابن داب، ورأيتُ هذا الحديث من حديثه، عن داب، وعلوان في نفسه لا بأس به"⁽¹⁰⁵⁾. وقوله هذا مؤكّد لقول الإمام أحمد.

رابعاً: قول العقيلي (ت 322هـ)، قال: "ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"⁽¹⁰⁶⁾. ووافقه الذهبي⁽¹⁰⁷⁾ وابن حجر⁽¹⁰⁸⁾.

خامساً: قول الهيثمي (ت 807هـ)، قال: "رواه الطبراني، وفيه علوان بن داود البجلي، وهو ضعيف، وهذا الأثر مما أنكر عليه"⁽¹⁰⁹⁾.

الخاتمة

- وبعد هذه الدراسة، وهذا الاستقراء والتتبع، ثم التحليل والاستنتاج، أسجل أبرز النتائج، وهي:
- لم يُذكر في أيّ كتاب كان من نسب إلى أبي بكر رضي الله عنه قول "وددت أني لم أحرق بيت فاطمة".
- إن هذه المقولة "وددت أني لم أحرق بيت فاطمة" محرّفة من مقولة أخرى نسبت إلى أبي بكر رضي الله عنه، وهي: "وددت أني لم أكشف بيت فاطمة".
- رويت مقولة "وددت أني لم أكشف بيت فاطمة" في بعض الكتب بأسانيد معظمها تدور على علوان بن داود. وذكرت في كتب أخرى بلا إسناد.
- تتبع أقوال النقاد في علوان بن داود ودراساتها، تثبت أن الراوي من أصحاب مرتبة الترك، وليس ثقة كما زعم الدّوخي.
- حكّم نقاد كبار كالإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، على هذه الرواية بالوضع، وبينوا أنها مكذوبة، مسروقة من

الهوامش

- (3) هو باحث شيعي، اسمه: يحيى عبد الحسن الدّوخيّ، الأستاذ بالدراسات العليا، قسم الحديث، جامعة ال البيت عليهم السلام العالمية (وهي جامعة شيعية) ينظر تفصيل سيرته في موقعه على الشبكة العنكبوتية. <http://d-yahya.net>.
- (4) ينسب هذا الكلام لعثمان بن عفان رضي الله عنه. ينظر ابن عساکر، تاريخ دمشق، (361/39).
- (5) أقدم من أخرج ذلك ممن وقفت عليه، أبو عبيد، الأموال (ص:

- (1) الترمذي، الجامع، كتاب العلم، باب: ما جاء في الاخذ بالسنة واجتتاب البدع، سنن الترمذي (44/5) ح 2676. وقال: حسن صحيح.
- (2) البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب: قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً (1700/4) ح 4364.

- (27) ابن حجر فتح الباري (453/1).
- (28) ابن حجر، فتح الباري (455/1).
- (29) ينظر تفصيل أحوالهم وخصائص حالهم، ابن حجر، فتح الباري، (ج 1 ص 386-364-396-400-401-417-440-445-453-455).
- (30) الذهبي، ميزان الاعتدال (6/1) قال ابن حجر: "وهذا القول مروى بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري". ابن حجر، لسان الميزان (20/1).
- (31) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (78/1).
- (32) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 56.
- (33) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 58.
- (34) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، ترجمة عباد بن سعيد بصري (229/3)، وترجمة محمد بن اشرس السلمي (84/5).
- (35) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 60.
- (36) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 61.
- (37) يعرف نفسه على أنه مفكر وباحث تاريخي مهتم بحقوق الإنسان ينظر موقعه <http://almaliky.org>. وفي كتاباته تطاولات ومجازفات بحق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم تؤكد جهله بالصنعة الحديثة، وتدل صراحة على انحرافات فكرية، تجعل صاحبها متهما غير بريء نسأل الله السلامة.
- (38) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 62.
- (39) الذهبي، ميزان الاعتدال (255/2).
- (40) هو الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، له كتاب سماه "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة"، ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، (215/3).
- (41) قلت: لم أجد بهذا اللفظ "أكبسه" إلا عند شيخ الإسلام في منهاج النبوة نقلا عن هذا الرفض المسمى بأبن المطهر، وللكبس معنيين: أحدهما النقيش وهو ما ذكره ابن تيمية رحمه الله ووجه الكلام عليه، والثاني: "الكبس" ملئ الحفرة بالتراب وطمها، ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (154/5)، فيصبح المعنى أن أبا بكر طم بيت فاطمة رضي الله عنهما، وهذا تحريف من الرفض، يؤكد تناقض الرفض واضطرابهم فيما ينسبونه لأبي بكر رضي الله عنه، فمروى يقولون حرق، ومروى يقولون: طمر، ومروى يقولون: فتمش... والله أعلى وأعلم.
- (42) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (291/8).
- (43) حسن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد، ص 46.
- (44) ينظر: الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 62.
- (45) ابن أبي شيبة، المصنف (567/14).
- (46) الدُّوخي، ظلامه الزهراء، ص 62-65 هكذا قال مع ما فيها من أخطاء طباعية.
- (47) ابن حجر، فتح الباري (373/1).
- (48) الدُّوخي، ظلامه الزهراء، ص 62-65.
- (49) الدُّوخي، ظلامه الزهراء، ص 62-65.
- (174)، وهي عند غيره، ودراسة القصة، وتخريجها، وبيان حكمها وتفصيل ذلك سيكون في المبحث الثاني: المطلب الأول حسب من ذكرها مسندة، والثاني حسب من ذكرها دون إسناد، إن شاء الله.
- (6) داعية إسلامي معاصر، مشهور بمناقشاته وردوده على أهل الشبهات والطعون، خاصة الشيعة. لمزيد من المعلومات التفصيلية عنه ينظر موقعه <http://dr-dimashqiah.net>.
- (7) وثق الدوخي معلوماته من: أبي عبيد في الأموال ج 1 ص 304، وابن قتيبة في الإمامة والسياسة ج 1 ص 24، واليعقوبي في تاريخه ج 2 ص 24، والطبري في تاريخه ج 2 ص 619-620، وابن عبد ربه في العقد الفريد ج 4 ص 250، والمسعودي في مروج الذهب ج 2 ص 301-302، والطبراني في المعجم الكبير ج 1 ص 62، وابن عساكر في تاريخ دمشق ج 30 ص 417-422، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ج 10 ص 88-90، والمتقي الهندي في كنز العمال ج 5 ص 631.
- (8) هكذا في الأصل.
- (9) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج 2 ص 619-620، ط، مؤسسة الأعلمي-بيروت.
- (10) الدُّوخي، ظلامه الزهراء، ص 52-53.
- (11) موقع فيصل النور ينظر: <http://www.fnoor.com> http://www.fnoor.com/popups/print_window.aspx?article_no=5597
- (12) موقع منتديات مدرسة الامام الحسين عليه السلام <http://alhussain-sch.org/> ايثار كريم بتاريخ 2015/2/1م. وجدته نقل كلام الدُّوخي حرفيا إلا أنه لم يوثقه. والأخطاء الطباعية خاصة عدم الاعتناء بهزة القطع كذا هو في الموقع وقد نقلته حرفيا.
- (13) ينظر: الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 29-30.
- (14) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، (619/2) ط، مؤسسة الأعلمي-بيروت.
- (15) الدُّوخي، ظلامه الزهراء، ص 53.
- (16) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (619/2-620) ط، مؤسسة الأعلمي-بيروت.
- (17) البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب حديث بني النضير، ح 3810 (1481/4).
- (18) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (8/1) طبعة دار التراث.
- (19) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 54-55.
- (20) ابن حبان، الثقات (12/1).
- (21) ابن حبان، الثقات (12/1).
- (22) ميزان الاعتدال (175/3).
- (23) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 55.
- (24) الدُّوخي، ظلامه الزهراء ص 56. والنقل حرفيا بما فيه من أخطاء.
- (25) ابن دقيق العيد، شرح الإمام (247/3).
- (26) السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (130/2).

- (50) تذكرة الحفاظ (43/1).
- (51) الذهبي، تاريخ الإسلام (362/5).
- (52) ابن الملّقن، مختصر تلخيص الذهبي (1598/3).
- (53) ينظر: ابن الملّقن، مختصر تلخيص الذهبي (1100/2) (1160/3).
- (54) أبو عبيد، الأموال (ص: 174).
- (55) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 131).
- (56) البرديجي، الأسماء المفردة (ص: 191).
- (57) العقيلي، الضعفاء (419/3) والزاقولي والزاقيل: هم الذين يختفون فيسرقون من غير أرضهم: الرّوقل، والزواقيل، والزواقل. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (253/5) القاموس المحيط (ص: 1010) والرّواقيل: اللّصوص.
- (58) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (38-39/7).
- (59) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (176/7).
- (60) ابن حبان، الثقات (526/8).
- (61) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (181/1).
- (62) ابن مندة، المستخرج من كتب الناس (492/3).
- (63) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (190/2).
- (64) الذهبي، ميزان الاعتدال (108/3) والمغني في الضعفاء (442/2).
- (65) ابن حجر، لسان الميزان (475/5).
- (66) الذهبي، ميزان الاعتدال (6 / 1) قال ابن حجر: "وهذا القول مروى بإسناد صحيح عن عبد السلام بن احمد الخفاف عن البخاري". لسان الميزان (20/1).
- (67) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب (133/1).
- (68) الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق (714/1).
- (69) ابن مندة، المستخرج من كتب الناس (318/3).
- (70) ابن حجر، تهذيب التهذيب (45/3).
- (71) أبو عبيد، الأموال (ص175).
- (72) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (87/5).
- (73) ابن زنجويه، في الأموال (ص301).
- (74) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، (ص7).
- (75) الدميّاطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (136/2)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (533/16).
- (76) البلاذري، فتوح البلدان (ص: 108).
- (77) البلاذري، أنساب الأشراف (346/10).
- (78) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (179/3).
- (79) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (429/3).
- (80) البخاري، التاريخ الكبير (171/6).
- (81) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (120/6).
- (82) ابن حبان، الثقات (146/5).
- (83) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (8/1).
- (84) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (189/7).
- (85) ابن عبد ربه، العقد الفريد (5 / 1).
- (86) ابن عبد ربه، العقد الفريد (20/5).
- (87) الطبراني، المعجم الكبير (62/1).
- (88) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة (91-88/1).
- (89) العقيلي، الضعفاء الكبير (421-419/3).
- (90) ابن عساكر، تاريخ دمشق (422-417/30).
- (91) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (142/2).
- (92) المسعودي، مروج الذهب (309-308/2).
- (93) المتقي الهندي، كنز العمال (631/5).
- (94) الجوهري، السقيفة (ص39-41).
- (95) الطهراني، طبقات أعلام الشيعة (ص: 28).
- (96) ينظر: ابن شبة، تاريخ المدينة (665/2) - (943/3).
- (97) الذهبي، تاريخ الإسلام (11/3)، وسير أعلام النبلاء (364/2).
- (98) الهيثمي، مجمع الزوائد (244/5).
- (99) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة (45/2).
- (100) ابن الأثير، الكامل في التاريخ (266/2).
- (101) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (122/13).
- (102) هو عيسى بن يزيد بن بكر الليثي، المدني، يعرف بابن داب، كان أخبارياً، نسابة، رماه خلف الأحمر بالوضع- ينظر: ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (6/4).
- (103) ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال (296/1).
- قلت ومعنى قوله "وضعه على الليث" أي مشاه برواية الليث له، فإن الضعيف إذا مشى حديثاً على ثقة فكأنه وضعه على لسانه، والله أعلم.
- (104) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 131).
- (105) المنتخب من علل الخلال (296/1).
- (106) العقيلي، الضعفاء الكبير (421-419/3).
- (107) الذهبي، ميزان الاعتدال (108/3) والمغني في الضعفاء (442/2).
- (108) ابن حجر، لسان الميزان (475/5).
- (109) الهيثمي، مجمع الزوائد (244/5).

المصادر والمراجع

ابن قدامة المقدسي، ع. (د.ت)، المنتخب من علل الخلال (ومعه تنمة)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجعية للنشر والتوزيع.

ابن قُطُوبِغَا، ق. (2011م)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط1، اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

ابن مندة الأصبهاني، ع. (د.ت)، المستخرج من كُتُب النَّاسِ لِلتَّذْكَرَةِ والمستطرف من أحوال الرِّجَالِ لِلْمَعْرِفَةِ، تحقيق: عامر حسن صبري، البحرين، وزارة العدل والشئون الإسلامية.

ابن منظور، م. (1984م)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس وآخرون، ط1، دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

ابن ناصر الدين الدمشقي، م. (1993م)، توضيح المشبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

أبو عبيد، ق. الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس. بيروت، دار الفكر.

البخاري، م. (1986م) الضعفاء الصغير، بيروت، دار المعرفة.

البخاري، م. (1987م)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة.

البخاري، م. (د.ت)، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، بيروت، دار الفكر.

البرديجي، أ. (1410هـ)، طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث.

البلاذري، أ. (1988م)، فتوح البلدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

البلاذري، أ. (1996م)، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، ط1، بيروت، دار الفكر.

الترمذي، م. (د.ت)، الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الجوهري، أ. (د.ت)، السقيفة وفدك، تحقيق: محمد هادي الأميني. طهران، مكتبة نينوى الحديثة.

الخطيب البغدادي، أ. (1997م)، المتفق والمفترق، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، ط1، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع.

الدارقطني، ع. (1985م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي وآخرون، ط1، الرياض، دار طيبة، الدمام، دار ابن الجوزي.

الدمياطي، أ. (د.ت)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت.

الذهبي، م. (1963م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد الجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، م. (1971م)، المغني في الضعفاء، تحقيق الدكتور نور

ابن أبي الحديد، ع. (1998م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، ط1.

ابن أبي حاتم (1952م)، الجرح والتعديل، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الهند طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن أبي شيبة، ع. (1409هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض، مكتبة الرشد.

ابن الأثير، ع. (1997م)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، ع. (1406هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الملقن، ع. (د.ت)، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرك أبي عبد الله الحاكم، تحقيق: عبد الله اللحيان وسعد آل حميد، الرياض، دار العاصمة.

ابن تيمية، أ. (1986م) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط1، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن حبان، م. (1975م)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1، بيروت، دار الفكر.

ابن حجر، أ. (1326هـ)، تهذيب التهذيب، ط1، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أ. (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة.

ابن حجر، أ. (2002م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية.

ابن حزم، ع. (2003م)، جمهرة أنساب العرب، ط3، دار النشر بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن دقيق العيد، م. (2009م)، شرح الإمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خروف العبد الله، ط2، سوريا، دار النوادر.

ابن زنجويه، ح. (1986م)، الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، ط1، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن سيده، ع. (1996م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن شاهين، ع. (1989م)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد، ط1، القاهرة.

ابن عبد ربه، أ. (1404هـ)، العقد الفريد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عدي، ع. الجرجاني (1997م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، ط1، بيروت، الكتب العلمية.

ابن عساكر، ع. (1995م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

قلعجي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.
 الفاكهاني، ع. (2010م)، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام،
 تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، ط1، سوريا، دار النوادر.
 الفيروزبادي، م. (2005م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق
 التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة.
 المالكي، ح. (2009م). قراءة في كتب العقائد، ط3، عمان، مركز
 الدراسات التاريخية.
 المتقي الهندي، ع. (1981م)، كنز العمال في سنن الأقوال
 والأفعال، تحقيق: بكري حياني -صفوة السقا، ط5، بيروت،
 مؤسسة الرسالة.
 المسعودي، ع. (1973م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق:
 محمد محي الدين عبد الحميد ط5، بيروت، دار الفكر.
 الهيتمي، ع. (1994م)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام
 الدين القدسي، القاهرة مكتبة القدسي.
 اليعقوبي، أ. (1882م)، تاريخ اليعقوبي، ليدن، بريل.

المواقع الإلكترونية

دمشقية، ع. موقع فيصل النور <http://www.fnoor.com>
 موقع الشيخ عبد الرحمن دمشقية <http://www.dimashqiah.com>
 موقع منتديات مدرسة الامام الحسين عليه السلام <http://alhussain->
sch.org ايثار كريم بتاريخ 2015/2/1م.
 موقع حسن فرحان المالكي <http://almaliky.org>
 موقع يحيى الدوخي <http://d-yahya.net>

الدين عتر، بيروت، دار المعرفة.
 الذهبي، م. (1985م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من
 تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط3، بيوت، مؤسسة
 الرسالة.
 الذهبي، م. (1993م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،
 تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط2، بيروت، دار الكتاب
 العربي.
 الذهبي، م. (1998م)، تذكرة الحفاظ، ط1، بيروت، دار الكتب
 العلمية.
 السخاوي، م. (1403هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ط1، دار
 الكتب العلمية، لبنان.
 الضياء المقدسي، م. (2000م)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من
 الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في
 صحيحيهما، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط3،
 بيروت، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
 الطبراني، س. (د.ت)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد
 المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
 الطبري، م. (د.ت)، تاريخ الأمم والملوك، مراجعة وتصحيح وضبط
 نخبة من العلماء الأجلاء، مؤسسة الأعلمي - بيروت.
 الطهراني، آ. (د.ت)، طبقات أعلام الشيعة نوابغ الرواة في رواية
 الكتاب، تحقيق: علي تقي فنروي، بيروت، دار الكتاب العربي.
 العقيلي، م. (1984م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين
 قلعجي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.
 العقيلي، م. (1984م)، الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين

A Response to Yehia Al Douki Claim in Correcting the Saying Attributed to Abi Baker "I wish I did'nt burn Fatima's House"

*Mohammed O. Al Hawari**

ABSTRACT

The current study is a response to Yehia Al Douki claim in correcting the saying attributed to Abi Baker : " I wish I did not burn Fatima's house". The study clarified that Abi Baker never said this, but it is indeed a distortion to the saying: " I wish I did not uncover Fatima's house" mentioned in one of the Prophet's sayings attributed to Abi Baker. The study proved the untruths surrounding this saying by deep classification and intensive study for Elwan Bin Dawoud status, which the saying is based on by following the opinions of critics about him explaining that he is classified as Turk narrator and thus cannot be taken as an argument source.

Keywords: Holy Sunna, Suspicions, Abi Baker.

* Faculty of Sharia, Yarmouk University, Jordan. Received on 17/2/2016 and Accepted for Publication on 8/6/2016.